الجلسة 1: توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية

مذكرة معلومات أساسية

مقدمة

ستتيح الجلسة الأولى مجالاً لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، لا سيما فيما يتعلق بالهدف 5 حول تعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية. كما تعرض الجلسة أيضاً نطاقاً واسعاً من مسارات الهجرة النظامية وتفاعلاتها عبر أهداف الاتفاق العالمي بما في ذلك الهدف الثاني حول التقليص من الدوافع السلبية والعوامل الهيكلية التي تضطر الناس على مغادرة بلدهم الأصلي، والهدف الرابع حول ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية، والهدف السابع حول معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها، والهدف الحادي عشر حول إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة؛ والهدف الثاني عشر حول تعزيز درجة اليقين وإمكانية التنبؤ بالنتائج في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب؛ والهدف الثامن عشر حول الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات؛ الهدف الواحد والعشرين حول التعاون على تيسير العودة بصورة آمنة ونتصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً من بين أمور أخرى.

وجهت الوثيقة الختامية للاستعراض الإقليمي لعام 2020 في المنطقة العربية[1] توصيات للدول وأصحاب المصلحة ومن بينها: أ) مواصلة زيادة توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية للرجال والنساء والأطفال من خلال اعتماد مجموعة متنوعة من التدابير بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية، وإجراءات شفافة للدخول، وبرامج ما قبل المغادرة لتوجيه المهاجرين قبل مغادرة بلدهم الأصلي، وعلى طول رحلات الهجرة وأثناء التنقل في بلدان العبور، وبعد وصولهم إلى بلد المقصد؛ ب) الإسراع في وضع سياسات وطنية وإقليمية للهجرة وسد الفجوة بين تطوير السياسات وتنفيذها؛ ج) تعزيز العمل الوطني والإقليمي لمعالجة الدوافع السلبية والعوامل الهيكلية التي تجبر الرجال والنساء والأطفال والشباب على مغادرة مجتمعاتهم وبلدانهم واللجوء إلى الهجرة غير الآمنة وغير النظامية.

وعلى خلفية تطور أنماط الهجرة، شهدت الدول العربية تحولات ديناميكية في السنوات الأخيرة. فقد كانت هناك زيادة في الهجرة على طول الطرق التقليدية، مع تدفقات كبيرة من العمال المهاجرين. وفي الوقت نفسه، برزت تحديات ناشئة بسبب العبور غير النظامي، حيث يسلك المهاجرون طرقاً محفوفة بالمخاطر. وتعد دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب الأردن ولبنان، الوجهات الرئيسية للعمال المهاجرين من المنطقة وخارجها، لاسيما أولئك الوافدين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبشكل متزايد من من منطقة أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تشهد بلدان شمال أفريقيا تحركات هجرة مختلطة مهمة، حيث لا تشكل دول مقصد فحسب، بل أيضاً نقاط منشأ وعبور للمهاجرين المتجهين إلى أوروبا. وتحصل معظم الهجرة من خلال مسارات منتظمة ولها القدرة على إفادة كل من بلدان المنشأ والمقصد، إذا ما تم إدارتها بنهج قائم على الحقوق. إلا أن ارتفاع مستويات البطالة، وضعف تحليل احتياجات سوق العمل، والاختلاف بين العرض والطلب على العمالة، فضلاً عن ضعف جودة الوظائف في الدول العربية، تدفع بالكثيرين إلى اعتبار الهجرة الوسيلة الوحيدة لتأمين وضع معيشي لائق. ومن المرجح أيضًا أن تؤدي الآثار المستمرة لتغير المناخ إلى زيادة الضغوطات من أجل الانتقال كوسيلة للتكيف مع الآثار البيئية السلبية. على ضوء هذه التحديات المتزايدة، ونظراً للغياب الملحوظ لمسارات بديلة متاحة، فإن بعض الناس على استعداد للمخاطرة واعتماد مسارات الهجرة غير النظامية، إما عبر بلدان المنطقة إلى أوروبا أو بهدف الوصول إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يعرضهم لمخاطر الاستغلال وسوء المعاملة والاتجار بالأشخاص والعمل القسري أو حتى الموت. وتؤكد هذه الاتجاهات على الحاجة الملحة لمسارات هجرة نظامية قائمة على الحقوق.

تقدم ورقة المعلومات الأساسية هذه أمثلة عن التقدم المحرز والتحديات في التعاون الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من قبل الدول العربية. والنتائج المقدمة هنا مبنية على مدخلات من شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة وفريقها الاستشاري من أصحاب المصلحة، والمشاورات المواضيعية مع أصحاب

[1] https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/gcm-regionalreview-outcomedocument-en-final_clean_01mar22.pdf

المصلحة، واجتماعات البلدان الرائدة، وحوارات الاتفاق العالمي للهجرة وغيرها من الممارسات والمعلومات المتاحة على مركز شبكة الهجرة.

لمحة عامة عن التقدم المحرز

يتطلب التصدي للهجرة غير النظامية التخفيف من حدة عوامل مختلفة بما في ذلك الفقر والبطالة وعدم المساواة بين الجنسين حتى تكون الهجرة خياراً. وقد قامت العديد من الدول العربية بمواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة في أجندة 2030. على سبيل المثال، تركز رؤية الإمارات العربية المتحدة 2030، ورؤية المملكة العربية السعودية 2030، ورؤية قطر الوطنية 2030 على التنويع الاقتصادي والاستدامة. وفي نفس السياق، تتناول خطة النمو الاقتصادي في الأردن لعام 2025، واستراتيجية التنمية المستدامة في مصر (رؤية مصر 2030)، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب، وخطط التنمية الخمسية في تونس (2023-2025)، وغيرها، الشمول الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر والحد من عدم المساواة والحفاظ على البيئة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى هذه الاستراتيجيات الإنمائية، من الضروري الاعتراف بالدور الحاسم للعودة وإعادة الإدماج والسبل التكميلية في الحد من الهجرة غير النظامية، مثل برنامج مساعدة الأسرة وذلك من خلال توفير سبل منظمة وداعمة للمهاجرين. وتضمن برامج العودة وإعادة الإدماج الفعالة حصول المهاجرين العائدين على الدعم الكافي في بلدانهم الأصلية، مما يساعدهم على إعادة الاندماج في الاقتصاد والمجتمع المحلي. ويمكن أن يشمل هذا الدعم التدريب المهني والمساعدة المالية والدعم النفسي والاجتماعي، مما يقلل من إمكانية الهجرة مرة أخرى بسبب الضرورة الاقتصادية. وتعزز هذه المسارات حماية المهاجرين ورفاهيتهم من خلال ضمان قدرتهم على الهجرة بأمان وبشكل قانوني، والحفاظ على وحدة الأسرة واستقرارها. وفي سياق الحد من الهجرة غير النظامية، توفر هذه المسارات بدائل قابلة للتطبيق للمهاجرين، بما يضمن عدم لجوئهم إلى مسارات غير آمنة وغير قانونية للوصول إلى مقاصدهم. وتساهم هذه المسارات في عملية هجرة أكثر إنسانية ومنظمة، من خلال تقديم الدعم الشامل والخيارات القانونية وبما يتماشى مع أهداف الميثاق العالمي للهجرة.

وتشمل المسارات النظامية السياسات والأطر التشريعية والآليات التي تتيح التنقل الآمن والمنظم والمنتظم. ويوفر الميثاق العالمي للهجرة إطار عمل لتوسيع وتنويع خيارات ومسارات الهجرة النظامية، وتسهيل تنقل العمالة والعمل اللائق، بما يعكس واقع سوق العمل، وتحسين فرص التعليم، ودعم حقوق الأسرة، ودعم المهاجرين المستضعفين. يمكن أن تتراوح هذه المسارات من تنقل العمالة القائمة على المهارات إلى مسارات بديلة للمهاجرين في حالات الضعف.

وتُعد الاتفاقيات الثنائية حول هجرة اليد العاملة القائمة على الحقوق وشراكات تنقل المهارات أمراً بالغ الأهمية لتيسير الهجرة النظامية وحماية حقوق العمال المهاجرين. وتُظهر التجارب ان الشروط والاتفاقيات الثنائية يجب أن تحدد أهدافاً دقيقة تتماشى مع المعايير الدولية وأن تستكمل بتدابير إضافية من أجل حماية حقوق العمال المهاجرين وضمان ظروف عمل لائقة. وينبغي أن تغطي هذه الاتفاقيات بشكل شامل عملية هجرة العمالة بأكملها من معايير القبول وإجراءات التوظيف إلى الاعتراف بالمهارات والحماية الاجتماعية والاندماج والعودة والاندماج مجدداً. كما يمكن لهذه الاتفاقيات أن تعزز التعاون والحوار بين الدول، وتعزيز حقوق الإنسان للعمال المهاجرين ورفاههم. فعلى سبيل المثال، وقّعت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن العديد من اتفاقيات العمل الثنائية ومذكرات التفاهم مع الدول الآسيوية التي تضم أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين. وغالباً ما تتناول هذه الاتفاقيات عمليات الاستقدام والهجرة، وتضع عقود عمل موحدة، وتتطلب من أصحاب العمل دفع الرواتب في حسابات مصرفية، وتحدد إجراءات اللجوء الى القانون. وعلاوة على ذلك، تسمح اتفاقية العمل الثنائية بين المغرب وإسبانيا للنساء بالعمل الموسمي في الزراعة والعودة إلى الوطن بمهارات وأوضاع مالية أفضل. وهناك مثال آخر وهو اتفاقية تونس مع فرنسا، والتي تتضمن شراكة لتوظيف أكثر من 6,000 عامل. كما أبرمت تونس اتفاقيات مع البرتغال وألمانيا لحماية حقوق العمال المهاجرين والضمان الاجتماعي. ولدى مصر اتفاقيات عمل ثنائية مع 20 دولة، منها 17 دولة عربية، كما أنشأت مكاتب تمثيل عمالية في البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا، لتقديم دعم إضافي.

وفي حين أن الاتفاقيات الثنائية توفر فوائد هائلة، إلا أن قضايا مثل الشفافية، والمواءمة مع معايير العمل الدولية، وثغرات المساءلة يمكن أن تترك العمال المهاجرين عرضة للاستغلال. وتشكل الحواجز اللغوية، وصعوبات الاعتراف بالمؤهلات، وعدم توافقها مع سوق العمل عقبات إضافية يواجهها العمال المهاجرون. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل قضايا مثل هجرة الأدمغة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقاسم التكاليف تحديات كبيرة. وقد تواجه بعض بلدان المنشأ خطر فقدان عمالها المهرة والمؤهلين الى بلدان المقصد، مما قد يكون له آثار سلبية على رأس مالها البشري وآفاق تنميتها. ولحماية العمال

المهاجرين بشكل فعال، يجب التفاوض على الاتفاقيات الثنائية بشفافية وشمولية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد كشركاء متساويين. ويجب أن تمتثل هذه الاتفاقيات لمعايير العمل الدولية، وأن ترصدها لجان مشتركة. وهناك حاجة إلى نُهج مراعية للنوع الاجتماعي واحتياجات الطفل لمعالجة الاحتياجات والتحديات الخاصة بالعاملات المهاجرات وأسرهن اللواتي غالباً ما يواجهن عوائق ومواطن ضعف إضافية من حيث الوصول إلى سوق العمل والحماية والاندماج والعودة. إن إشراك أصحاب المصلحة في القطاع الخاص ومنظمات العمال، مثل أصحاب العمل ووكالات التوظيف، فضلاً عن النقابات العمالية وغيرها من المنظمات التي تمثل العمال المهاجرين، في تصميم هذه الاتفاقيات وتنفيذها ورصدها أمر بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات والتحديات الخاصة بالعمال المهاجرين، وخاصة النساء، وضمان تلبيتها لمتطلبات سوق العمل.

ويمكن لمسارات العمل القائمة على المهارات أن تعزز رأس المال البشري في بلدان المنشأ وتسد الفجوة في المهارات بين البلدان من خلال تسهيل حركة العمال المهرة حيث تشتد الحاجة إليهم، مع توفير الفرص للعمال المحليين لتطوير قدراتهم. وتعزز شراكات تنقل المهارات على تطوير المهارات المطلوبة لجميع العمال - وربط بلدان المنشأ والمقصد ودعم التنمية المتبادلة من خلال نقل المعرفة والمهارات والابتكار والتكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، تتمتع المنطقة بإمكانيات كبيرة للاستفادة من الهجرة كاستراتيجية للتكيف مع المناخ من خلال البناء على شراكات تنقل المهارات القائمة واتفاقيات العمل الثنائية مع بلدان المقصد. كما أن استكشاف شراكات تنقل المهارات في قطاعات الوظائف الخضراء ينطوي على إمكانات كبيرة للاستفادة من التحول الأخضر في كل من بلدان المنشأ والمقصد. وفي الواقع، من المتوقع أن يخلق التحول الأخضر 30 مليون وظيفة في قطاع الطاقة المتجددة وحده على مستوى العالم، في حين من المرجح أن تواجه العديد من الاقتصادات الكبيرة نقصاً في العمالة لتلبية الطلب. ويمكن أن تساعد هجرة اليد العمالة بالفعل في سد هذه الفجوات في سوق العمل في بلدان المقصد. ومع ذلك، من المهم بنفس المقدار ضمان ألا يؤدي ذلك إلى حرمان بلدان المنشأ من الموارد البشرية الرئيسية اللازمة لانتقالها العادل بما يتماشى مع روح مسار عمل الانتقال العادل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2].

وفي خضم هذه الديناميكيات المعقدة، تبرز مجتمعات المغتربين كحلفاء أساسيين في التصدي للتحديات المتعلقة بمسارات الهجرة النظامية وأسواق العمل. وباعتبارها عوامل تمكين استراتيجية، فإنها تعمل كجسور قوية بين المجتمعات، وتعزز الروابط والشراكات، وتحشد الموارد لدعم مجتمعات المهاجرين. ويلعب المغتربون أدواراً حاسمة في جميع مراحل الهجرة - بدءاً من تقديم التوجيه والإلهام خلال مرحلة ما قبل الهجرة، وصولاً إلى المساعدة في الاندماج خلال مرحلة القبول من خلال التواصل مع مجتمعات المهاجرين، وتعزيز عملية صنع القرارات المستنيرة، وضمان التمثيل المتنوع. وتتصدى الجاليات في الشتات لكراهية الأجانب وتناصر تطوير وتوسيع مسارات الهجرة النظامية، وتساهم بفعالية في البلدان المضيفة لها وتعزز سياسات الهجرة الشاملة.

الأسئلة التوجيهية

- هل كانت مسارات الهجرة، بما في ذلك من خلال اتفاقيات تنقل العمالة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، فعالة للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الأعمال وسوق العمل؟
- ما هي الأمثلة على التعاون والمبادرات الفعالة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لأصحاب المصلحة المتعددين التي عززت تنمية المهارات والاعتراف بالعمال المهاجرين وحمايتهم وإدماجهم؟
- ما هي الأمثلة على التعاون الفعال الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف والمبادرات الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين التي ساهمت في الحد من الهجرة غير النظامية؟
- ما هي الظروف التمكينية التي حسّنت بشكل خاص حماية العمال المهاجرين؟ (على سبيل المثال، نظم تأشيرات/تصاريح العمل الذكية، والتوظيف العادل، وضمان العمل اللائق، بما في ذلك حماية العامل والحماية الاجتماعية، والقوانين والبرامج التي تفيد العاملات المهاجرات وعاملات المنازل، فضلاً عن فرص نقل المهارات، وما الى ذلك).
- ما هي العقبات والتحديات وأفضل الممارسات المتعلقة بتحديد الهوية، ومعالجة التأشيرات التي تهدف إلى تسهيل إنشاء مسارات نظامية إضافية؟
- في مواجهة التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ في المنطقة، كيف يمكن لشراكات تنقل المهارات واتفاقيات العمل الثنائية أن تساهم في تسريع التحول الأخضر في كل من بلدان المقصد والمنشأ؟

[2] كان هذا أحد الموضوعات الرئيسية التي تناولها الحوار الذي نظمته شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بتغير المناخ، في أكتوبر 2023، في إطار الحوار الذي نظمته الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والمركز العالمي لرصد المناخ واتفاقية باريس.
https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/GCM%20Talks_Report_20NOV_FINAL.pdf

- كيف يمكن لبلدان المنشأ أن تستفيد من فرص العمل الخضراء التي تم إنشاؤها في عمليات الانتقال العادل في بلدان المقصد كخيارات تكيف ممكنة للأفراد المتضررين من تغير المناخ مع منع الحرمان من الموارد البشرية الرئيسية اللازمة لانتقالها العادل؟ كيف يمكن لمجتمعات المغتربين الاستفادة من مواهبهم الفريدة ومكانتها للتعاون في مواجهة التحديات في مسارات الهجرة النظامية وأسواق العمل، وتحسين تأثيرها وفعاليتها؟

جدول أعمال الجلسة

اليوم الأول:

12:30 - 10:30	**الجلسة العامة الأولى: جلسة رفيعة المستوى حول توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية**